تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين "بوريس يلتسن" و"فلاديمير بوتين": دراسة في التوجهات العامة، الأهداف والأدوات

Developments in Russian foreign policy during the reigns of Presidents Boris Yeltsin and Vladimir Putin: a study of general trends, objectives and tools.

زين العابدين بن يوسف *
Zinelabidine Benyoucef
جامعة مستغانم -الجزائر-
University of Mostaganem
zinelabidine.benyoucef.etu@univ-mosta.dz

علي بلعربي
Ali Belarbi
جامعة مستغانم -الجزائر-
University of Mostaganem
ali.belarbi@univ-mosta.dz

تاريخ النشر | تاريخ القبول للنشر | تاريخ الاستلام
Publication date | ***Acceptance date*** | ***Submission date***
31/05/2023 | ***24/04/2023*** | ***03/03/2023***

ملخص:

تناولت هذه الدراسة تطورات السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين "بوريس يلتسن" و"فلاديمير بوتين"، بهدف إبراز أهم مميزات السياسة الخارجية الروسية وأهم التحولات التي مسّتها في هاتين الفترين، وبعد عملية الوصف والتحليل والمقارنة، توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن توجهات السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي شهدت تحولات كبيرة خاصة في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" أثرت بالإيجاب على مكانة روسيا في النظام الدولي، عكس ما كان سائداً اثناء فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن".

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الروسية؛ التوجهات العامة؛ الأهداف؛ الأدوات؛ نهاية الحرب الباردة.

Abstract:

This study dealt with the developments of Russian foreign policy during the two terms of the rule of Presidents "Boris Yeltsin" and "Vladimir Putin", with the aim of highlighting the most important features of Russian foreign policy and the most important changes that affected it during these two periods. The directions of Russian foreign policy after the collapse of the Soviet Union witnessed major changes, especially during the reign of President "Vladimir Putin", which positively affected Russia's position in the international system, unlike what prevailed during the rule of President "Boris Yeltsin".

***Key words**: Russian foreign policy; general trends; objectives; tools; The end of the Cold War.*

* المؤلف المراسل

مقدّمة:

بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام 1991، وإعلان جمهورية روسيا الاتحادية، واستقلال دول الكومنولث الواحدة تلو الأخرى، شهدت الدولة الروسية العديد من الأزمات سواءً على المستوى الداخلي كانهيار الاقتصاد، التجارة، والاستثمار، أو على المستوى الخارجي حيث فقدت روسيا مكانتها الدولية، وفي ظل هذا الوضع، أُطلِق على روسيا آنذاك لقب "الرجل المريض"، خاصة في فترة حكم الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسن".

لكن بعد تولي الرئيس "فلاديمير بوتين" السلطة في روسيا سنة 2000، تغيرت الأمور، حيث قام الرئيس الجديد لروسيا باتباع استراتيجية قومية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية امكانياتها الاستراتيجية، كما عمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على تعزيز واسترجاع مكانة روسيا على المستوى الدولي.

وبناءً على ما سبق، تحاول هذه الدراسة تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة من خلال المقارنة بين فترتي حكم الرئيس " بوريس يلتسن"، والرئيس "فلاديمير بوتين" من خلال الوقوف على الأهداف الاستراتيجية المسطرة لكل رئيس، والوسائل التي استخدمت من أجل تحقيقها.

وتكمن أهمية هذه الدراسة كونها تتناول واحد من أهم المواضيع المهمة على الساحة العالمية، وهو تحليل السياسة الخارجية للقوى العظمى لما له من تأثير على العلاقات الدولية بصفة عامة وبُنية النظام الدولي بصفة خاصة، فالتطرق لمثل هذه المواضيع، يُمكننا من فهم وتحليل العوامل المتحكمة في تطور السياسة الخارجية للدول، خاصة إذا كنا بصدد دراسة السياسة الخارجية الروسية التي شهدت تطورات ملحوظة بعد سنة 2000 مكنّت روسيا من استرجاع مكانتها الدولية، فدراسة هذه التجربة الروسية والوقوف على عوامل نجاحها في تحقيق الأهداف المسطرة يُمكننا من استخلاص الدروس والاستفادة منها.

وعن أهداف هذه الدراسة فهي:

- تتبع مراحل تطور السياسة الخارجية الروسية مع الوقوف على عوامل الضعف والقوة.
- تبيان أهداف السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية والأدوات المستخدمة لتحقيقها بعد نهاية الحرب الباردة.

- إبراز العوامل المتحكمة في التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس فلاديمير بوتين.

وانطلاقا مما سبق ذكره، تُحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية:

ما هي أهم التطورات التي شهدتها السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين "بوريس يلتسن" و"فلاديمير بوتين" من حيث التوجهات العامة والأهداف ووسائل التنفيذ؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية جملة من التساؤلات الفرعية:

- ماهي أهم مراحل تطور السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية بعد الحرب الباردة؟
- ما هي أهم أهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة؟
- ماهي أبرز التحولات التي مسّت السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة؟

للإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية المرتبطة بها تحاول هذه الدراسة اختبار الفرضيات التالية:

- السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة شهدت تحولات كبيرة على مستوى الأهداف ووسائل التنفيذ.
- التحول في أهداف السياسة الخارجية الروسية أدّى إلى التحول في وسائل التنفيذ من خلال المزج بين استخدام القوة الناعمة والقوة الصلبة.
- التحول الذي شهدته السياسة الخارجية الروسية من حيث الأهداف ووسائل التنفيذ في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" أدّى إلى استرجاع روسيا لمكانتها العالمية.

وعن الاقترابات والمناهج المستخدمة في هذه الدراسة، فقد تم الاعتماد على اقتراب صنع القرار ل"ريتشارد سنايدر" الذي يفترض أن عملية صنع القرار في السياسات الخارجية تعتمد على دراسة إدراك صانعي القرار لتفاعلات البيئتين الإقليمية والعالمية والتغيرات والمواقف الجارية بهما، وكذلك تحليل ردود أفعال وتفاعلات الدول الأخرى تجاه سياسات ومبادرات ومواقف صانعي القرار.

وتم الاعتماد على هذا الاقتراب كون الدراسة تتناول تطور السياسة الخارجية الروسية في ثلاث فترات حكم مختلفة كان لصانع القرار فيها دوراً كبيراً، فمعرفة التحول الذي مسّ السياسة الخارجية الروسية بعد سنة 2001 بالتحديد يجعلنا نعتمد على هذا الاقتراب بالدرجة الأولى لأن تغير صانع القرار في روسيا أدّى إلى تغير أهداف ووسائل تنفيذ السياسة الخارجية الروسية.

كان هذا بالنسبة للاقترابات المستخدمة، أما المناهج فتم الاعتماد على تكاملية منهجية تمثلت أساساً في المنهج التاريخي الذي تم استخدامه في تتبع مسار تطور السياسة الخارجية الروسية بعد الحرب الباردة للتعرف على ماضي هذه السياسة، وفهم حاضرها والتنبؤ بمستقبلها، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج الملائم لهذا النوع من الدراسات إذ يساعدنا هذا المنهج في جمع المعلومات والبيانات، مع إيجاد وسائل مختلفة لتفسيرها واستخراج النتائج وفقًا لشواهد وقرائن متنوعة، كما تمت الاستعانة ايضاً بالمنهج المقارن الذي استخدمناه في المقارنة بين فترات حكم مختلفة لرؤساء تولوا صناعة السياسة الخارجية الروسية، لمعرفة العوامل المتحكمة في تطور هذه السياسة سواءً في الاتجاه الإيجابي أو السلبي.

جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى جاءت هذه الدراسة مقسمة إلى ثلاثة مباحث رئيسية، تناولنا في المبحث الأول السياسية الخارجية الروسية في عهد الرئيس "بوريس يلتسن"، أما المبحث الثاني فخصصناه للسياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوتين، أما المبحث الثالث والأخير، فتطرقنا فيه إلى أهم التحولات التي مسّت السياسة الخارجية الروسية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أولاً في عهد الرئيس "بوريس يلتسن" وبالتركيز ثانياً على فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين" كون هذه الفترة شهدت تحولات كبيرة سواءً على مستوى الأهداف أو الوسائل المستخدمة في تحقيق هذه الأخيرة.

المبحث الأول:

السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس "بوريس يلتسين"

التوجهات العامة، الأهداف والأدوات

نحاول في هذا المحور التطرق إلى السياسة الخارجية الروسية في أّولى مراحل الحكم في روسيا بعد زوال الاتحاد السوفييتي سنة 1991 وهي فترة حكم الرئيس "بوريس نيكولايفتش يلتسن"(1991-1999)، من خلال إبراز أهم توجهات وأهداف سياسته الخارجية، بالإضافة إلى وسائل تنفيذها، وهذا ما سنبينه في الفقرات التالية:

وصل "يلتسن" إلى السلطة في 12 جوان1991 عن طريق الانتخابات بحيث تحصل على57٪ من أصوات المنتخبين الروس وأصبح أول رئيس منتخب شعبياً في التاريخ الروسي، هذا ما جعل الشعب الروسي يأمل ويتطلع إلى الحرية والديموقراطية ويبحث عن مستوى معيشي أفضل، لكن لم يحتفظ الرئيس "يلتسين" بشعبيته بعد إقراره لإصلاحات اقتصادية جذريه في أوائل عام 1992 التي كانت نتائجها عكسية وأدّت إلى تحطيم مستويات المعيشة

لمعظم السكان في روسيا، وفي ظل هذا الوضع، استقال "يلتسن" سنة 1999 من منصبة فجأة بعد إلقائه لخطاب رسمي اعتذر فيه عن عدم تحقيقه لأحلام الشعب الروسي ورشح "فلاديمير بوتين" خلفا له[1].

وفيما يخص السياسة الخارجية في فترة حكم "يلتسن"، نجد أنه ثار الخلاف بين الساسة وصناع القرار حول السياسة الواجب اتباعها وأولوياتها، هذا ما أدّى إلى بروز اتجاهين اثنين، الأول ينادي بضرورة الاهتمام بالمشاكل الداخلية وإيجاد الحلول لها قبل الانصراف إلى الشؤون الخارجية[2]، بينما ينادي الثاني بضرورة إتباع سياسة خارجية نشيطة وفعّالة، والحفاظ على المكانة الدولية لروسيا كإحدى القوى الكبرى، وكان الرئيس "يلتسن" أحد أنصار هذا الاتجاه الذي استطاع أن يفرض تصوراته في الأخير وينصب الاهتمام حول قضايا السياسة الخارجية في ظل القطبية الأحادية، حيث عرفت السياسة الخارجية الروسية في فترة التسعينيات تغيراً جذرياً عكست تصورات الرئيس "يلتسن"، هذا الأخير الذي حرص على التخلص النهائي من المبادئ الماركسية - اللينينية التي كانت تحكم النظام السوفياتي، وذلك بإلغاء القسم الرابع من الدستور الروسي الذي كان ينص على المبادئ الإيديولوجية السوفياتية[3].

كما اعتمد الرئيس "يلتسن" على مبدأ التقليل من أضرار تفكك المعسكر الشيوعي ومحاولة إعادة تنظيم البيت الداخلي في محاولة لإعادة النهوض، حيث تم التخلي عن المنطق العسكري الهجومي، وقد ظهر ذلك من خلال الإعلان عن سحب القوات الروسية على مسافة 1500 كلم نحو الشرق وبالتالي التخلي عن منطقة وسط أوروبا، وكذا التخلي عن فكرة توازن القوى[4]، وتوقيع معاهدة " سالت 02"، كما أبدى الرئيس "يلتسن" استعداد روسيا للتعاون مع الأمم المتحدة والامتناع عن استخدام الفيتو، ولضمان التفوق الجيو سياسي لروسيا عمد صانع القرار إلى صياغة مفهوم الخارج القريب من خلال إقامة اتحاد الدول المستقلة مع الدول المنسلخة عن الاتحاد السوفياتي المنحل، وإظهار مفهوم الدولة ذات العمق الجيو-سياسي، فروسيا تملك وضعية جغرافية بين القارتين الآسيوية والأوروبية وما تحتويه من موارد استراتيجية هائلة تمكنها من حضور سياسي متقدم على المستويين الإقليمي والدولي.

بناءً على ما سبق ذكره، نجد أن في فترة حكم الرئيس "يلتسن" كان هناك اختلاف بينه وبين بقية الساسة حول إعطاء الأولوية للداخل أو الخارج[5]، وكانت الكلمة الأخيرة للرئيس "يلتسن" الذي رأى بضرورة التوجه نحو الخارج، لكن ظهر اختلاف آخر داخل هذا التوجه حول أهداف وتوجهات السياسة الخارجية الروسية بين من اهتم بإعطاء الأولوية للدور الإقليمي

في إطار رابطة الدول المستقلة كمجال حيوي ونطاق طبيعي للنفوذ الروسي، وقد مثل هذا التوجه نائب الرئيس "يلتسن" "ألكسندر روشكي"، وبين من يدعم فكرة ممارسة روسيا لدورها النشيط على الصعيد الدولي وإعطاء الأولوية لإقامة علاقات قوية مع الغرب وهو التوجه الذي يمثله الرئيس "يلتسن" الذي استطاع أن يفرض تصوره في السياسة الخارجية من خلال تفعيله للتوجه الأورو-أطلسي في بداية فترة حكمه حتى إبعاد وزير خارجيته "أندريه كوزيريف" عام 1995. اعتبر "يلتسن" أن اندماج روسيا مع الحضارة الغربية وبالتحديد مع التكتل المتمثل في مجموعة دول حلف الأطلسي اندماجا غير مشروط، هو الخلاص الوحيد للنهوض بالاقتصاد الروسي، وفي نفس الوقت إمكانية إضعاف احتمالات عودة الشيوعية لروسيا، فانطلق من الاعتراف أن روسيا قد أصبحت قوة عادية، أي أنها صارت إحدى القوى الكبرى في النظام العالمي وليست أحد قطبي هذا النظام، ويتوجب ذلك تخلي روسيا على تطلعات العظمة والهيمنة، وتتبع سياسة تتفق وهذا الواقع الجديد. كما أكد يلتسن على أهمية عدم لجوء روسيا إلى استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، حتى ولو كان الأمر متعلقا بالأقليات الروسية في الدول الجديدة التي انفصلت على الاتحاد السوفييتي، وأكّد كذلك على أن سياسية روسيا الخارجية ينبغي أن تقوم على المصلحة والبراغماتية بدلاً من الإيديولوجية، لأن هذه الأخيرة لم يعد لها تواجد في نظام روسيا السياسي، وفي إطار هذا التوجه، صاغ "يلتسن" سياسته الخارجية باتجاه الغرب والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق قبول المنظور الأمريكي للعلاقات الدولية، وإعطاء التنازلات من طرف واحد، مقابل سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة إلاّ بما يحافظ على مصالح روسيا الحيوية[6].

ففي الفترة الأولى من حكم الرئيس "يلتسن" تجلت مظاهر تطبيق التوجه الأورو-أطلسي من خلال زيارة "يلتسن" للولايات المتحدة الأمريكية في فيفري 1992، ففي تلك الزيارة أشار "يلتسن" إلى أن روسيا تسعى إلى بناء سياسية خارجية "غير أيديولوجية" وأنها ستبذل قصارى جهدها للتعاون مع الغرب لإعادة بناء روسيا، وعرض على الولايات المتحدة الأمريكية بناء درع عالمية ضد الصواريخ تحمي "العالم الحر" وتعتمد على تكنولوجيا أمريكية روسية.

رغم التوجه الأورو-أطلسي الذي تبناه الرئيس "يلتسن" في الفترة الأولى من حكمه، إلاّ أنّ ظهور متغيرات جديدة في آسيا الوسطى أجبرت "يلتسن" على إعادة التفكير في توجه

سياسته الخارجية، وهذا ما أدى إلى التحول من الأورو-أطلسية إلى الأوروآسية إذ أقدم الرئيس الروسي في فترة حكمه الثانية إلى إعادة هيكلة سياسة بلاده الخارجية، وذلك بإتباع سياسة أكثر استقلالية وتوازنا وأكثر إثباتا للذات الروسية، صبغة روسية واضحة وارتكزت على التفسير القومي للمصالح الروسية وذلك بالتخلي عن التوجه الغربي، والتركيز بدلاً منه على التوجه الأوراسي[7]، أساسه أن روسيا دولة أوربية-آسيوية (أورو- أسيوية)، وبالتالي عليها أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم الذي تقع فيه وتكمن فيه مصالحها، ومنه تتبع مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي وقد بدا هذا التحول في التوجه في تصريح للرئيس "يلتسن" مخاطبا الغرب قائلا:

"إن روسيا ليست الدولة التي يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار وإنها ليست الدولة التي تقول نعم فقط".

ومن أجل تحقيق أكبر قدر من الاستقلالية للسياسة الخارجية الروسية، أعاد "يلتسن" ترتيب علاقات روسيا وأولوياتها الخارجية، وسعى إلى تحقيق أكبر قدر من التوازن في السياسة الخارجية الروسية وتحجيم النفوذ الغربي وقدرته على التأثير في القرار السياسي، وبدأت القيادة الروسية بالاتجاه شرقا بالتكامل مع دول "الخارج القريب والدول المجاورة مثل إيران، تركيا، الصين، الهند، اليابان[8].

بعد إبراز أهم توجهات وأهداف السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس "بوريس يلتسن"، يجدر بنا التطرق إلى الأدوات المستخدمة في تحقيق هذه الأهداف في هذه الفترة من تاريخ روسيا الحديث (1991-1999)، إذ نجد القيادة السياسية الروسية في هذه الفترة اعتمدت على عدة وسائل لتنفيذ سياستها الخارجية نذكر منها:

- استثمار عضوية روسيا الدائمة في مجلس الأمن في إقامة علاقات ودية ومثمرة مع كل دول العالم وخصوصا الكبرى منها، وسعي روسيا إلى المشاركة في جميع المحافل الدولية على الرغم من تدهور أوضاعها الاقتصادية والانتماء إلى المنظمات الدولية، والدخول في مجموعة السبع والتأثير على القرارات في هذه المجموعة.

- إقامة علاقات وثيقة مع الاتحاد الأوروبي واعتباره شريك أساسي ومهم خاصة في المجال الاقتصادي، والتخلي عن فكرة أن هذا الاتحاد يعتبر الركيزة الأوروبية للحلف الأطلسي.

- الحرص على الاحتفاظ بترسانة الأسلحة النووية الموروثة واعتبارها كعنصر في التفاوض مع الغرب خاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الحصول على مزايا وتدعيم وضع

روسيا في الساحة الدولية، وتجلى هذا في توقيع معاهدة "ستارت 02" عام 1993 للحد من السلاح النووي رغم عدم توقيع مجلس الدوما عليها.

ومن أجل ضمان تفوقها الجيو سياسي وتأمين الحدود الأورو-آسيوية وضمان أمن الأقليات العرقية في روسيا، أقامت منظمة تجمع الدول التي كانت تشكل (كومنولث الدول المستقلة) تحت زعامة روسيا، والقيام بدور الضامن الشرعي للاستقرار السياسي والعسكري في هذه المنطقة وتحقيق الاعتماد المتبادل وتشابك المصالح في هذه الدول[9].

من خلال ما سبق ذكره، يتضح أن السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن" التي دامت حوالي تسعة سنوات، كانت سياسة خارجية ضعيفة لا تعكس المكانة المرموقة التي كان يتمتع بها الاتحاد السوفييتي سابقا في النظام الدولي، إذ بنى الرئيس يلتسن سياسته الخارجية على التقرب من الغرب بدل منافسته، والتخلص من الفكر الأيديولوجي الماركسي-اللينيني الذي كانت تقوم عليها السياسة الخارجية للاتحاد السوفييتي سابقاً وتبني الأفكار والأيديولوجية الغربية وهذا ما افقد روسيا هويتها الشيوعية، فالتخلي على الفكر البراغماتي وتحقيق المصالح القومية لروسيا الاتحادية أدّى إلى إضعاف روسيا على المستوى الدولي، ومما زاد من هذا الضعف هو تخلي صانع القرار الروسي آنذاك عن استخدام القوة العسكرية أو حتى التهديد بها وركونه فقط إلى استخدام القوة الناعمة[10].

لكن هذه الأمور تغيرت كلها سواءً على مستوى التوجهات العامة للسياسة الخارجية الروسية أو على مستوى الأهداف والوسائل بعد وصول الرئيس فلاديمير بوتين إلى سدة الحكم في روسيا، وهذا ما سنحاول تبيانه في المبحث الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثاني:

السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس "فلاديمير وفيتش بوتين"

التوجهات العامة، الأهداف والأدوات

بعد استقالة الرئيس "بوريس يلتسن" من رئاسة روسيا الاتحادية في ديسمبر 1999 استلم رئيس الوزراء آنذاك "فلاديمير بوتين" بموجب أحكام الدستور الروسي رئاسة الدولة بالوكالة، إلى أن تم انتخابه رئيساً للدولة في انتخابات عام 2000 بنسبة 52% من أصوات الناخبين الروس. بعد تولي "بوتين" السلطة، اعتمد استراتيجية تهدف لدعم سلطة الدولة المركزية، وتشديد قبضتها على المؤسسات الاقتصادية والسياسية وتقوية امكانياتها الاستراتيجية، الأمر الذي زاد من شعبيته داخليًا بشكل غير مسبوق[11].

وفيما يخص موضوع دراستنا، وهو السياسة الخارجية الروسية، نجد أن الرئيس "فلاديمير بوتين" حدد الخطوط العريضة لتوجهاته الخارجية في الخطاب الذي ألقاه أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في 18 أبريل 2002 والذي جاء فيه: «إننا نبني علاقات بناءة وعادية مع كافة الأمم في العالم...، ولكني أود أن أشير إلى أمر آخر: إن قاعدة المجتمع الدولي، في عالم اليوم، هي أيضًا المنافسة الشرسة على الأسواق والاستثمار وعلى النفوذ السياسي والاقتصادي، وفي هذا الصراع روسيا بحاجة إلى أن تكون قوية وتنافسية». «أريد أن أشدد على أن السياسة الخارجية الروسية ستنظَم في المستقبل بطريقة شديدة البراغماتية، ترتكز على مقدراتنا ومصالحنا الوطنية: العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية والسياسية، وأننا سنأخذ بعين الاعتبار أيضًا مصالح شركائنا، وفي المقام الأول مصالح رابطة الدول المستقلة».

من خلال قراءة بسيطة في هذا الجزء من خطاب الرئيس الروسي الجديد، تتضح لنا المعالم والأهداف الكبرى التي حددها بوتين لسياسته الخارجية، وهي بناء سياسة خارجية قوية وبراغماتية وتنافسية تضمن مصالح دولة روسيا الاتحادية، ولتحقيق ذلك، أشار "فلاديمير بوتين" في فترة حكمه الأولى، إلى أن بلاده ستقوم باتخاذ اجراءات قوية ضد "الشركاء الغربيين" تهدف إلى تقوية السياسة الخارجية لروسيا بسبب ما يقومون به من خطوات انفرادية على الساحة العالمية، والتي لا تراعي رأي روسيا ومصالحها ". وأكد الرئيس الروسي أنه لا يجوز تحديد قواعد اللعب في الاقتصاد والسياسة الدولية من وراء ظَهْرْ روسيا، أو بمعزل عنها وعن مصالحها، مشيرًا إلى أن التعاون الدولي طريق ذو اتجاهين، ومشددًا على السعي إلى التعاون البنَّاء والحوار في شأن قضايا مكافحة الإرهاب الدولي، والرقابة على الأسلحة، وصون الأمن العام، وألمح إلى أن الخطوات الانفرادية المشار إليها سلفًا، سوف تلقى التقويم والرد المناسب، وأشار إلى أن روسيا استعادت خلال السنوات الأخيرة موقعها بين القوى العالمية الرئيسية، معتبرًا أن مكانتها الحالية وقدراتها تؤهلها للعب دور كبير وعلى نطاق واسع، وتجعل مشاركتها في الشؤون الدولية ضرورية أكثر فأكثر. وفي خضم حملته الشديدة اللهجة على الغرب قبل وعقب انتخابه رئيسًا لروسيا لفترة جديدة، حدَّد بوتين أولويات عمله كرئيس للدولة، مؤكدًا أن إعادة تسليح روسيا أصبحت ضرورية لمواجهة سياسة الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي في مجال الدفاع الصاروخي، مما يفرض عدم تخلي الدولة الروسية عن قدراتها للردع الاستراتيجي، التي اعتبرها مُشكِّلةً للضمانة الأساسية لبلاده، في إشارة إلى السلاح النووي،

والصواريخ العابرة للقارات، والمقاتلات، والغواصات، وذلك من خلال أضخم برنامج للتسليح في روسيا منذ استقلالها عام 1991م[12].

ولتحقيق أهداف سياسته الخارجية، أقدم الرئيس "فلاديمير بوتين" على العديد من الخطوات منها:

- وضع استراتيجية لإعادة بعث الاقتصاد الروسي، ومحاولة التغلب على الصعوبات الاقتصادية العديدة، لا سيما نقص الأرصدة البنكية، والاحتياطيات الأجنبية بالبنوك، وصعوبات الاستثمار، وتفاقم مشكلة البطالة في روسيا... إلخ[13].

- تقوية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE) كي تمارس دورًا رئيسًا، وفي ذات الوقت، السعي نحو منع توسع حلف شمال الأطلسي (NATO) نحو الشرق، والحد من قدراته على لعب دور في شؤون منطقة النفوذ الروسي.

-تقوية الموقف والتأثير الروسي كقوة أوراسية، خاصةً بعد توسع حلف شمال الأطلسي شرقًا في أواخر تسعينيات القرن الماضي، حيث سعت القيادة الروسية إلى محاولة إيجاد عالم متعدد الأقطاب، وتوجهت بدبلوماسيتها جنوبًا نحو الصين والهند والدول الآسيوية الكبرى الأخرى؛ بهدف تقوية الدور الروسي في الشؤون العالمية[14].

- الاتفاق مع دول الجوار الإقليمي حول كيفية إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

- الواقعية في التفكير، وزيادة التعاون وتعزيز العلاقات مع كومنولث الدول المستقلة.

- منع انتشار الصراعات السياسية والعسكرية المؤدية لعدم الاستقرار بآسيا الوسطى.

وكان من أهم الخطوات التي اتخذها الرئيس بوتين لتقوية سياسة بلاده الخارجية في مواجهة القوى العالمية الكبرى الأخرى اندماج روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا- باسيفيك للتعاون الاقتصادي، ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا، ومؤتمرات القمة الروسية مع الاتحاد الأوروبي، و"منظمة شانغهاي" للتعاون في مجال الأمن، و"مجموعة البريكس" للتعاون في المجال الاقتصادي وخلق توازن في القضايا العالمية، الأمنية، المالية والاقتصادية، وهذا كله من أجل كسر الهيمنة الأمريكية الأحادية على النظام الدولي[15].

وبالإضافة إلى استخدام القوة الناعمة، نجد أن الرئيس فلاديمير بوتين عمد إلى استخدام القوة العسكرية في العديد من المناسبات، وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور الأخير من هذه

الدراسة الذي سيتتبع أهم التحولات التي مسّت السياسة الخارجية الروسية في فترتي حكم الرئيسين يلتسن وبوتين مع التركيز على هذا الأخير.

المبحث الثالث:

أبرز تحولات السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية

في فترتي حكم الرئيسين: بوريس يلتسن، وفلاديمير بوتين

المطلب الأول: تحولات السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن":

تبنى الرئيس الروسي الأسبق "بوريس يلتسين" سياسة خارجية الروسية تهدف إلى تحقيق الاعتراف العالمي بروسيا كدولة سيادية، وعمل على تجاوز تداعيات الحرب الباردة وبناء علاقات جديدة مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق، هذا من جهة، ومن جهة أخرى قام الرئيس يلتسن بتطبيع العلاقات مع الغرب إذ قام بإبرام سلسلة من الاتفاقيات معه في مجال تقليص الترسانات العسكرية، وسحب القوات الروسية من ألمانيا. للإشارة، فإن تطبيع العلاقات مع الغرب لا يعني أبداً الإذعان له، حيث انتقد يلتسين عملية حلف الناتو في يوغوسلافيا سابقاً وهدد بتوجيه الصواريخ الروسية نحو الولايات المتحدة، لكن هذا لم يتحقق.

وعلى الرغم من محاولة الرئيس يلتسن التقرب من الغرب، إلاّ أنّ نظام الرئيس يلتسن المتحول نحو الرأسمالية لم ينجح في الحصول على دعم الدول الغربية عموماً والولايات المتحدة الأمريكية خصوصاً حيث بلغت ديون روسيا الخارجية عام 1998 أكثر من 40 مليار دولار، وهو ما جعل للنظام الروسي آنذاك إلاّ خياراً واحداً وهو الخضوع لشروط صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات العالمية الدائنة، والدول التي تقبع وراءها وهي في جلّها شروط تمس سيادة الدولة وتحدُ من استقلاليتها[16].

وعلى الرغم من الوضع الاقتصادي الصعب الذي مرت به روسيا آنذاك، إلاّ أنّ مجموعة السبعة G 7 وافقت على ضم روسيا إليها بصفة مراقب، فأصبحت بذلك مجموعة الثمانية G 8، والهدف من ضم روسيا لم يكن اقتصادياً بل كان سياسياً وهو إبقاء روسيا الدولة النووية الثانية في العالم تحت المراقبة[17].

بناءً على ما سبق، وكنتيجة للتوجهات الداخلية والخارجية التي تبناها الرئيس "بوريس يلتسن" فقدت روسيا نفوذها ومكانتها على المستوى العالمي، فالاتحاد السوفييتي الذي كان يشكّل تهديداً حقيقياً للعالم الغربي لم تستطع روسيا الاتحادية المحافظة على مكانته إذ بات ناتجها القومي الخام لا يمثل إلاّ عشرين في المئة من الناتج القومي الخام الأميركي وهو مستوى قريب مما

كان عليه سنة 1928، وهذا ما أدّى إلى تراجع هيبة الدولة لصالح الجماعات الخارجة على القانون في ظل غياب استراتيجية خارجية متماسكة ورؤية واضحة لمرحلة ما بعد الشيوعية، هذا دون الكلام عن الجماعات الاثنية والدينية التي تبحث عن استقلالها (الشيشان وداغستان وغيرهما) وعن "رابطة الدول المستقلّة" التي بيّنت عن هشاشة بنيوية في أكثر من مناسبة، كل هذه الأمثلة إن دلت عن شيء فإنما تدل عن ضعف روسيا وتراجع نفوذها ومكانتها سواءً على مستوى الخارج القريب أو العالمي.

بالإضافة إلى العامل الاقتصادي الذي تطرقنا إليه في الفقرات السابقة، نجد أن هناك عاملين آخرين مؤثرين وهما العامل العسكري والعامل السياسي، فهذه العوامل الثلاث هي التي تحدد قوة الدولة ومكانتها، فاقتصادياً روسيا في فترة حكم الرئيس يلتسن كانت منهارة وبلغت ديونها 40 مليار دولار، أما من الناحية العسكرية فكانت روسيا لا تزال تحظى بقوة عسكرية تقليدية ونووية جعلتها الأقوى في أوروبا[18]، إلاّ أن الجيش الروسي في تلك الفترة عانى من أزمات عديدة طالت وسائل الاتصال واللوجستيك والبُنى التحتيّة، حتى ان أفراد الجيش يعانون من سوء التدريب والتغذية، وعدم دفع رواتبهم بانتظام، وهذا راجع بالأساس إلى الهشاشة الاقتصادية التي عانت منها روسيا آنذاك. حتى إذا سلمنا بالقوة العسكرية الروسية الموروثة عن الاتحاد السوفييتي فإنه لا يمكن الادعاء بأن روسيا قوّة عسكرية مهابة، وفي هذا الصدد، هناك أطروحتان متناقضتان تشكّلان محطّ جدل في موسكو، تقول الأولى إن روسيا لكي تبقى قوّة عظمى يجب أن تكون قادرة على مواجهة كل المخاطر من أي جهة أتت، لذلك لا بدّ لها من أن تحتفظ بقوّة عسكرية نووية تعادل قوة منافسيها مجتمعين، أما الأطروحة الثانية، تقول إنّ الواقعية السياسية يجب أن تعترف بأن روسيا لم تعد قوة شاملة Globale على غرار الاتحاد السوفياتي السابق أو الولايات المتحدة الحالية، لذلك يجب أن تنصبّ مواردها المحدودة على حلّ المشاكل الداخلية ودرء المخاطر المتأتّية من المحيط القريب، أي أوروبا وآسيا والشرق الأوسط[19].

وإذا تمحصنا جيداً في الأطروحتين، نجد أن الرئيس يلتسن لم يبقي على الأطروحة الأولى بعد توقيعه لاتفاقيات خفض الأسلحة النووية، كما أن ضعف الاقتصاد الروسي أبان على أن روسيا لم تعد قوة شاملة بل لم تستطع السيطرة حتى على الخارج القريب الذي يمثل مصالحها الحيوية، وهذا ما جعل روسيا تضطر للإذعان لرغبة الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً الأمر الذي كانت موسكو تعتبره تهديداً غير مقبول لأمنها،

إذ يعرف الروس تماماً أن تمدّد حلف الأطلسي- إلى تخومهم المباشرة لا يشكّل تهديداً لأمنهم فحسب، ولكنه قد يؤدّي إلى انفراط عقد الفيدرالية الروسية. ذلك ان أوكرانيا ترغب بالانضمام لهذا الحلف الذي يطمح أيضاً إلى ضمّ دول البلطيق في المستقبل غير البعيد، وهذا يعني محاصرة لينينغراد (بطرسبرغ) نفسها.

ومن الناحية السياسية، لم تتمكّن موسكو من استغلال موقعها في مجلس الأمن باستخدام حق الفيتو مثلاً، لأنّ واشنطن لم تلجأ إلى الأمم المتحدة كما فعلت في حرب الخليج الثانية وفي البوسنة وقبلها في الصومال[20].

وعلى الرغم من كل أوجه الضعف التي ميزت السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس يلتسن، إلاّ أن روسيا لم تستسلم كاملاً للنظام العالمي "الجديد" الذي تمسك واشنطن بمفاصله الأساسية، وفي هذا الإطار، جاء التقارب الروسي الصيني من أجل إقامة "نظام عالمي متعدّد الأقطاب" وهو ما أشارت إليه كل البيانات المشتركة الصادرة عن اجتماعات زعيمي البلدين. وقد وقّع الرئيسان زيمين ويلتسين في أبريل 1996 أربعة عشر- اتفاقاً للتعاون في شتى الميادين، ومنها وثيقة تنصّ على إقامة "شراكة استراتيجية" تهدف إلى إقامة نظام عالمي متعدّد الأقطاب". وفي 9 نوفمبر 1997 وقّع الطرفان اتفاقاً تاريخياً ينهي خلافاً حدودياً بين البلدين عمره ثلاثة قرون، بالإضافة إلى عقد لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز. وكان الجانبان قد سوّيا في أبريل من العام نفسه خلافاً حول ترسيم الحدود الواقعة إلى الغرب من منغوليا، وهو إنجاز مفصلي مهمّ، إذ أنه للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين روسيا والصين يتمّ ترسيم القسم الشرقي من الحدود بينهما (نحو 4500 كلم) بدقّة على الأرض، وبذلك انتهى خلاف استمرّ 300 سنة في شأن الحدود الممتدّة على طول نهر أمور.

كذلك تحسّنت علاقات روسيا كثيراً مع اليابان ولو من دون الاتفاق على مصير جزر كوريل المتنازع عليها. ومع إيران، راحت العلاقات تسير في تحسّن تدريجي وبطيء بعدما كان يحول دون ذلك خلافات دينية وأيديولوجية واستراتيجية. وقد ساهمت موسكو في إفشال سياسة "الاحتواء المزدوج" الأميركية عبر انفتاحها على العراق وإيران، وتقدّم التعاون النووي مع هذه الأخيرة رغم الضغوط الأميركية والاسرائيلية على روسيا التي تسعى أيضاً إلى إقامة محور يضمها وإيران والصين لمواجهة "الهيمنة الأميركية". وفي الشرق الأوسط، سعت روسيا اليلتسينية لتنشيط دورها الذي فقدته بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ولكن من دون نتائج باهرة.

وبعد ما تم التقدم به، نجد أن السياسة الخارجية في فترة حكم الرئيس يلتسن كانت سياسة خارجية دفاعية تفتقد للندية مع الغرب، وهذا راجع إلى عاملين مهمين في اعتقادنا، الأول هو تخلي الرئيس يلتسن عن الأيديولوجية الشيوعية وتبنيه للأفكار الليبرالية وهو تخلي واضح عن الهوية الروسية، فالتوجه الرأسمالي للرئيس يلتسن أدّى إلى إدخال الاقتصاد الروسي في دوامة انتهت ب 40 مليار دولار ديون خارجية، والعامل الثاني هو عامل اقتصادي، إذ أن الاقتصاد الذي ورثه الرئيس بوريس يلتسن عن الاتحاد السوفييتي المنحل، جعله يتخبط بين بناء أولوية التوجه إلى الداخل أو الخارج، هذا التخبط حتى بعد الفصل فيه بالتوجه نحو الخارج كأولوية، إلاّ أن مبادئ وأسس هذا التوجه كانت خاطئة في البداية وهو ما كانت نتيجته استقالة الرئيس يلتسن من منصبه بعد انهيار الاقتصاد الروسي وفقدان روسيا لمكانتها ونفوذها الدوليين[21].

لكن بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين الحكم في روسيا سنة 2000 باتت معالم التحول في السياسة الخارجية الروسية بادية للعيان وهو ما سنحاول إبرازه في الفقرات التالية:

المطلب الثاني: تحولات السياسة الخارجية الروسية في فترة حكم الرئيس "فلاديمير بوتين":

استلم الرئيس "فلاديمير بوتين" روسيا وهي في حالة انتقالية غير مستقرة تماماً، وهو ما استلزم منه انتهاج خط وطني صارم بغرض إصلاح الأوضاع، وتدارك الثغرات السابقة من حكم سلفه "بوريس يلتسين"، وبالفعل نجح "فلاديمير بوتين" إلى حد مدى في وقف التدهور والتخبط الذي عانت منهما روسيا على امتداد حقبة التسعينيات، واستطاع تكوين إدارة قوية للحكم وحقق بإحكام قبضته على روسيا حيث كان هدفه الأساسي من إدخال الإصلاحات على نظام الدولة هو إعادة بنائها بشكل قوي ومستقر.

للإشارة، ساهمت السمات الشخصية التي يتمتع بها "فلاديمير بوتين" إلى لعب دور كبير في سياسته الخارجية والداخلية لأكثر من ولاية رئاسية، فهو شخصية تظهر عليه ملامح الشخصية الوطنية المهتمة بقضايا المجتمع الروسي في مدة اتسمت بها روسيا بالضعف الكاريزمي لمن يقود نظامها السياسي وتحديداً في فترة حكم الرئيس "بوريس يلتسن"، خاصة في ظل وجود شخصيات روسية تتسم بالتهور الإيديولوجي أمثال "فلاديمير جيرينوفسكي"، "يفغيني يفلنسكي".

كان مجيء "فلاديمير بوتين" إلى السلطة عام 2000 بمثابة نقطة التحول التي مسّت السياسية الخارجية الروسية التي تميزت بالضعف بعد زوال الاتحاد السوفييتي، إذ كان

الاعتقاد السائد أن روسيا في عهد "فلاديمير بوتين" لن تكون بأفضل حال من سلفه، لكن الأمر تغير عندما سعى الرئيس الروسي الجديد إلى وضع مجموعة من المبادئ أسهمت في استرجاع مكانة روسيا في النظام الدولي، وعدم السماح للولايات المتحدة الأمريكية بتهميش الدور الروسي على صعيد العلاقات الدولية[22]. إذ رأى "فلاديمير بوتين" أن روسيا لا يمكن أن تستعيد مكانتها الدولية كقوة كبرى مالم تتجاوز حالة المساعدات الخارجية وأزماتها الاقتصادية بالاعتماد على مواردها الذاتية، ومن هنا بدأ "بوتين" بترتيب البيت الداخلي الروسي كركيزة لإعادة بعث السياسة الخارجية الروسية مما أسهم في زيادة فاعلية الدور الروسي على الصعيد الدولي.

هذه الإجراءات جعلت الكثير من السياسيين الامريكيين يسترجعون ذكريات الحرب الباردة وأن روسيا ولدت من جديد عندما تولي "بوتين" مقاليد حكمها، وتحديداً فيما يتعلق بأبرز القضايا العربية ذات الأبعاد الدولية، بحيث اتبع "بوتين" فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية سياسة ذات اتجاهين، الأول يسمح لروسيا بتطوير علاقاتها مع الكيان الصهيوني، أما الثاني فيقوم على دعم القضية الفلسطينية في المحافل الدولية من أجل ضمان مصالحها مع الدول العربية، وهذه السياسة سمحت لروسيا بتعزيز رصيدها الاقتصادي والاستراتيجي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي

أما فيما يتعلق بالملف الايراني فكان موقف "بوتين" واضحاً جداً يتسم بالبراغماتية إذ قام بدعم ملف إيران النووي وصولاً إلى دورها الواضح في تسوية الملف باتفاق نووي سلمي. أما الشأن العراق فكانت روسيا من أشد المعارضين للحرب على العراق عام 2003م وموقفها هذا أدى إلى تراجع المصالح الروسية في العراق بدرجة كبيرة بعد أن تم تغيير النظام السياسي في العراق بالقوة[23]، إلاَ أن هنالك محاولات عدة لاسترجاع الدور الروسي في العراق من بوابة الاستثمار في مجال الطاقة وعقود التسليح ودعم الجيش العراقي، والذي تجسد في حلف رباعي أمني أطرافه (العراق، إيران، روسيا، سوريا)، ومركز الحلف في بغداد تكون رئاسته دورية حسب الترتيب الابجدي لأسماء الدول المشاركة به.

وتجلى الموقف الروسي المعارض للتوجهات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من الآزمة السورية حيث كان هذا الموقف منتظماً وواضحاً تحكمه عدة توجهات، منها أن سوريا لها الامكانات لتؤدي دوراً فاعلاً في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى والذي من الممكن أن يتم إدماجه مع الدور الروسي وتوظيفه إزاء الملف النووي الإيراني، فضلاً عن أن سوريا أحد أهم

شركاء روسيا التجاريين بحوالي 20 مليار دولار سنوياً، فالدعم الروسي لسوريا أصبح عسكريا في الوقت الراهن والذي لم يتخذ لدعم النظام السوري بقدر ما هو مصلحة روسيا القومية وهو ما أكد عليه الرئيس "فلاديمير بوتين" في تصريحاته قائلاً: ((موسكو ليست منشغلة ببقاء الأسد بقدر ما هي تسعى جاهدة إلى مكافحة الإرهاب ودعم التسوية السياسية العادلة)).

بالإضافة إلى مواقفه المعارضة للتوجهات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، عمل الرئيس "فلاديمير بوتين" على الحفاظ على الأمن القومي ووحدة الأراضي الروسية من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تأكيده على الحاجة لتحسين القدرات القتالية للجيش الروسي من أجل حماية الأمن القومي، إذ يرى "فلاديمير بوتين" أن الأمن القومي الدائم شرط جوهري لاستقرار روسيا، وحتى تكون حياة المواطنين سلمية ، وعنصرًا أساسيا في التنمية الداخلية، فقد دعا "فلاديمير بوتين" الجيش الروسي إلى إعداد نفسه لمواجهة أي تهديد مهما كانت طبيعته "عمل إرهابي أو صراع محلي أو حتى عدوان مباشر، وأمر بوتين القوات المسلحة بأن "تتحلى بالقدرة على التحرك والحرفية بكل معنى الكلمة وأن تكون مزودة بالجيل الجديد من الأسلحة لتلبية المتطلبات العصرية"، ودعا إلى "ضرورة التطلع إلى المستقبل للكفاح من أجل مستقبل البشرية والكفاح على وجه الخصوص ضد الإرهاب[24]." فروسيا "تستعد بجدية للقيام بإجراءات وقائية ضد الإرهابيين"؛ كما أكدً أن هذه الإجراءات تتماشى والمعايير التشريعية والقانون الدولي. الحقيقة إن في هذا الأمر ما يدل على سلوك سياسة خارجية بوتينية تتراوح بين الترغيب والترهيب، فمن جهة أولى، يتقدم مثلا بمشروع قانون لمجلس الدوما يدعو للعفو عن "المتمردين" الشيشان الذين يقومون طواعية بإلقاء السلاح ووقف العمليات "الإرهابية" وتعليق عضويتهم في "المنظمات الإرهابية"؛ ومن جهة ثانية يوعز بضرب أوكار القادة الشيشان المطالبين بالانفصال[25].

وبعد توجه الرئيس "فلاديمير بوتين" للحفاظ على الأمن القومي الروسي، ذهب إلى الدفاع عن المصالح القومية الروسية حيث اعتبر بوتين الدفاع عن المصالح القومية على رأس مهماته الاستراتيجية، وحثّ المواطنين الروس على الاتحاد قائلاً "حينما نكون متحدين فقط نستطيع جعل روسيا قوة اقتصادية كبرى، ودولة ديمقراطية مفتوحة على العالم". فعلى الصعيد السياسي سعى "فلاديمير بوتين" إلى الحفاظ على هيبة ومكانة روسا الدولية من خلال وقف التدهور والتخبط الذين عانت منهما منذ نهاية حقبة التسعينيات، كما استطاع تكوين إدارة قوية

لفرض النظام والانسجام العام في البلد، وبدلاً من تراجع دور روسيا دوليا عادت لتلعب مجددا دورا مؤثراً نسبيا، وقد ظهر حضور موسكو في عدة ملفات هامة تعارض فيها الموقف الغربي كما أشرنا إليه سابقاً.

ولضمان الأمن القومي الروسي وتحقيق على المصالح القومية الروسية، عمل "فلاديمير بوتين" على تعزيز القدرات الروسية من خلال التركيز على دور السلاح النووي لمستقبل الأمن القومي الروسي بإدامة هامش من الردع يضمن سلامة الاتحاد الروسي، ومن ذلك امتلاك عامل الردع النووي، واعتبار أن قوة روسيا النووية يجب أن تبقى قادرة على ضمان تدمير وتحطيم أي عدوان محتمل قد تتعرض له البلاد[26]. يقول بوتين في هذا الصدد "إن المحافظة على التوازن الاستراتيجي تعني أن قوات الردع الاستراتيجية يجب أن تكون قادرة على تدمير أي عدوان محتمل، بصرف النظر عن نظم الأسلحة الحديثة التي يتمتع بها المعتدي، لن نظل نقارن بين كميات الأسلحة الاستراتيجية في مجال القوة النووية، كما كنا نفعل منذ عقود" ففي العالم الحالي، تبدو "نوعية الأسلحة أكثر أهمية من عدد الرؤوس النووية".

وبالإضافة إلى التوجهات البوتينية السابقة الذكر، اتجه "فلاديمير بوتين" إلى تطوير العلاقات مع الدول المشاركة في رابطة الدول المستقلة. فقد انطلق بوتين في هذا المجال مشيرا إلى أن عدة ملايين من سكان دول الرابطة يجدون العمل في روسيا مما يؤكد أهميتها كونها باتت مجالا مغريا للعمل، وأكد ضرورة توطيد التعاون مع دول الرابطة على جميع المستويات خاصة الجوانب الإنسانية والاقتصادية والأمنية، كما اتجه بوتين إلى تبني سياسة "عدو عدوي صديقي" وذلك من خلال إحداث التقارب بين روسيا الاتحادية وبين الدول ذات السياسات المضادة لسياسات الولايات المتحدة يندرج في إطار المسعى الروسي المذكور، أي أن هذا التقارب ليس مقصودا لذاته فقط بقدر ما يشكل أداة روسية للضغط على الولايات المتحدة التي تسعى للإبقاء على نظام الأحادية القطبية وهو ما تعارضه روسيا وترفضه رفضاً مطلقاً، وفي هذا السياق ذكر الرئيس بوتين أن "تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالم؛ فهنالك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة عسكريا واقتصاديا على العالم باستخدام القوة، إن روسيا ستسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلا التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه المتنوعة الكبيرة".

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا المحور نلمس الاختلاف الكبير بين السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس بوريس يلتسن والرئيس فلاديمير بوتين، فالأول كما ذكرنا سابقاً تبنى سياسة خارجية دفاعية غير أيديولوجية وترتكز على فكرٍ غربي، وهو ما أدّى إلى تراجع مكانة روسيا العالية وضعفها، بينما نجد أن الرئيس "فلاديمير بوتين" تبنى سياسة خارجية قوية واضحة المعالم هدفها استرجاع مكانة روسيا العالمية وضمان أمنها القومي والدفاع عن مصالح روسيا القومية، وهذا كله في ظل السعي لبناء نظام دولي متعدد الأقطاب، والاختلاف في توجهات الرئيسين الخارجية يرجع في اعتقادنا إلى الاختلافات الشخصية الموجودة بين صانعي القرار والاختلاف في معتقداتهما والأفكار التي يؤمنان بها.

الخاتمة:

في آخر هذه الدراسة، يمكننا القول أن دولة روسيا الاتحادية هي استمرار للاتحاد السوفييتي المتفكك الذي ورثت عنه قوته المادية والبشرية، وحافظت على مقعده الدائم في مجلس الأمن الدولي، كما ورثت روسيا أيضاً اقتصاداً ضعيفاً أثر على سلوكيات صانع القرار خاصة فيما تعلق بالقرار الخارجي، وعلى الرغم من المشاكل الداخلية والخارجية التي مرت ولازالت تمر بها روسيا، إلاّ أن هذا لم يمس بمكانة روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي.

تظهر نتائج هذه الدراسة، أن السياسة الخارجية الروسية مرت بمرحلتين مختلفتين، مرحلة الرئيس بوريس يلتسن التي تميزت بالضعف، حيث تبنى يلتسن سياسة خارجية بعيدة عن الإيديولوجية الشيوعية، وبعيدة كل البعد عن تحقيق المصالح القومية والإستراتيجية لدولة روسيا الاتحادية من خلال تبنيه الفكر الليبرالي من خلال العمل على التقرب من الغرب، ومما أثر سلباً على قوة روسيا كقوة عظمى هو إمضاء يلتسن لاتفاقيات تخفيض الرؤوس النووية، فالتوجهات العامة الخارجية للرئيس يلتسن التي تعكس معتقداته وأفكاره كصانع قرار لم تحقق المصالح القومية الروسية خاصة لما اعتمد على أداة القوة الناعمة فقط.

أما المرحلة الثانية التي شملتها هذه الدراسة، هي السياسة الخارجية الروسية في عهد الرئيس فلاديمير بوتين الذي تولى الحكم في روسيا سنة 2000،في هذه الفترة من تريخ روسيا الحديث نجد أن الأفكار والمعتقدات التي حملها ولا يزال يحملها الرئيس بوتين أدّت إلى تحول كبير في السياسة الخارجية الروسية، حيث عمل بوتين على إعادة ترتيب الأولويات من خلال عدم الخلط بين الأهداف الثابتة المستخلصة من الماضي وبين المتغيرات ذات الطابع الظرفي وأهمية دون المساس بثوابت السياسة الخارجية الروسية، فالتوجه العام للسياسة الخارجية

البوتينية هو عدم الاستسلام للغرب والابتعاد عن كل سلوك خارجي يكرس التبعية له، وفي نفس الوقت كان الهدف الأساسي للرئيس بوتين هو إقامة رأسمالية روسية جديدة قادرة على الدخول في الساحة العالمية ومنافسة الاقتصاديات العالمية من خلال تكريس مبدأ حرية الأسواق، هذا من حيث التوجهات العامة، أما الأهداف الخارجية والأدوات فتغيرت هي الأخرى، حيث عمل بوتين على استرجاع مكانة روسيا العالمية كقطب قوي في النظام الدولي، وهدف كذلك إلى بناء نظام دولي متعدد الأقطاب معادي للهيمنة الأمريكية وقائم على احترام قواعد الشرعية الدولية، ولتحقيق هذا الهدف، ربط بوتين الكثير من العلاقات الاستراتيجية وعلاقات التعاون مع كل من الصين، الهند، إيران وتركيا وغيرها من الدول، كما عمل على تقوية روابط التعاون الاستراتيجي كما هو الحال بالنسبة لمجموعة البريكس، وعن الأدوات فمزج الرئيس فلاديمير بوتين بين القوة الناعمة والقوة الصلبة من خلال التدخل عسكريا في الكثير من الدول على غرار أوكرانيا وسوريا بهدف الحفاظ على المصالح الإستراتيجية الروسية ومزاحمة الغرب.

بناءً على هذه النتائج، توصي هذه الدراسة ب:

- ضرورة تقوية الاقتصاد الروسي لمجابهة التقلبات في الأسواق العالمية وتحقيق الاستقلالية مما يزيد من قوة القرار الخارجي الروسي.
- ضرورة بناء علاقات قوية مع الحلفاء الاستراتيجيين والعمل على بناء نظام دولي متعدد الأقطاب.
- ضرورة الاهتمام بدول الجوار القريب من خلال تبني مقاربة جيوبوليتيكية تحقق المصالح القومية الروسية وتمنع توسع حلف شمال الأطلسي شرقا مما يهدد هذه المصالح ويحد من قوة التحرك الاستراتيجي الروسي.
- الابتعاد قدر الإمكان عن استخدام القوة العسكرية في السياسة الخارجية من أجل تحقيق هدفين رئيسين: الأول هو عدم إنهاك الاقتصاد الروسي الذي يتسم بالضعف، والثاني هو الحفاظ على الصورة الخارجية لروسيا.

الهوامش:

1 George Friedman, "Russia's Window of Opportunity", Stratford Global Intelligence, August 21, 2007. For more details, see: http://www.stratfor.com/russia_window_opportunity

2 نردين حسن المبيي، الاستراتيجية الروسية في ظل نظام الاحادية القطبية (الثوابت والمتغيرات) رسالة ماجيستر، تخصص الدراسة الدولية، جامعة بيرزيت فلسطين، (2010-2011)

3 شكلاط ويسام، الاستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين 2000 2014 دراسة حالة الجنوب المتوسط، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية، تخصص دراسات متوسطية ومغاربية: التعاون الأمن: جامعة تيزي وزو، 2006، ص 52.

4 صابر ايت عبد السلام، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، نشر بتاريخ 2019/02/07، تم الاطلاع بتاريخ 15 ديسمبر 2022، موجود على الرابط التالي:https://www.politics-dz.com/ar

5 خليل حسين. السياسة الخارجية الروسية في عقد التسعينيات، موقع خاص بالدراسات والابحاث: 24. 02. 2001، تم الاطلاع بتاريخ 16 ديسمبر 2022، موجود على الرابط التالي: http://drkhalilhussein.blogspot.com/2008/02/blog-post_845.html

6 عبد العزيز مهدي الراوي، "توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة"، سلسلة دراسات دولية، العراق، المجلد العاشر، العدد 35، 2008، ص 162.

7 نجاح مدوخ، السياسة الخارجية الروسية في ظل التحولات الراهنة دراسة حالة سوريا، مذكرة لنيل الماجيستر في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة بسكرة، (2013.2014)، ص 65

8 ويليام نصّار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، 2008، ص30

9 نجاح مدوخ، مرجع سابق، ص 66

10 ذيب اسليم القالة، توجهات روسيا الخارجية من يلستن حتى ولاية بوتين الثالثة، مركز المحترفون الدولي للدراسات والأبحاث، نشر بتاريخ 18. 02. 2017، تم الاطلاع بتاريخ 20 ديسمبر2022 على الرابط التالي www.projocenter.com.

11 نردين حسن المبيي، مرجع سابق.

12 *Win Gulling Russian foreign policy in Putin presidency strategic Digest. September 2000.p. 1259*

13 نبية الأصفهاني، "المبادئ الاساسية لسياسة الخارجية الروسية"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 136، 2000، ص182.

14 *Win Gulling, op cit, p. 1259*

15 نبية الأصفهاني، "مستقبل التعاون الروسي- الإيراني في ضوء التقارب الأخير"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، المجلد 36، العدد 144، أبريل 2001، ص ص161 162.

16 عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق،ص 162.

17غسان العزّي العدد 33 - اوت 2000، روسيا ما بعد الحرب الباردة من "اليلتسينيّة" إلى "البوتينية"، الدفاع الوطني اللبناني، العدد 33، 2000.

18 المرجع السابق.

19 المرجع السابق

20 عبد العزيز مهدي الراوي، مرجع سابق، ص 166

21 *Richard Sakwa, Putin: Russia choice, Routledge, New York .2ed, 2008, p9*

22 *Ibid, p 09.*

23 لمى مضر الإمارة، المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياساتها في منطقة الخليج العربي 1999 -2003م، ص 165

24 *Richard Sakwa , op cit , p 09.*

25 فرح سهيل، جيبوليتيكا الروسي وملامح القوة والضعف، مجلة الشؤون الشرق الاوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد121، 2003.

26 *Mankoff Jeffrey, Russian Foreign Policy, The Return of Great Power Politics Council on Foreign Relations, 2009.*